المجتمع الأهلي ودوره في الحياة السياسية الأردنية

أ.م.د. سداد مولود سبع*
باحثة واكاديمية من العراق

* مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

المقدمة

غالبا ما كان المجتمع الاهلي متجذر بعمق في المجتمعات العربية لعدة اسباب تأتي في مقدمتها طبيعة هذه المجتمعات التي لازالت تعتمد على العلاقات الاولية في العديد من مفاصل الدولة، وحتى بعد التطورات المؤسساتية التي شهدتها عدداً من البلدان العربية إلا أن المجتمع الاهلي لازال مستمراً في نشاطه وفاعليته وبصماته الواضحة ليست على المستوى الاجتماعي فحسب، بل على الجانب السياسي والامني والثقافي كذلك.

واحتل البحث فيه حيزاً واسعاً من افكار الباحثين والكتاب العرب، وعملية البحث ازدادت مع بدأ الحديث عن المجتمع المدني الذي بدا يأخذ حيزاً في نشاطات العديد من المثقفين والمفكرين العرب لكونه بوابة للتعبير عن آرائهم بحرية، ودارت اغلب نشاطاتهم حول القضايا الاجتماعية ومعالجة بعض المشاكل التي يواجها المجتمع واحيانا التعبير بحرية عن ارائهم ازاء القضايا التي تمس المواطن بصورة مباشرة، واخذت ملامح هذا المجتمع تبرز وتتطور انتهاء الحرب الباردة ودخول العديد من الانظمة السياسية في موجة الديمقراطية الغربية. وهنا كان الاهتمام بالمجتمع المدني العربي سواء باستعادة دور المفقود أو البحث عن مؤسسات لترسيخه، وكان بالمقابل هناك مجتمعاً اهلياً مترسخاً اجتماعياً وذا دور كبير في مختلف الميادين.

وهنا برزت مشكلة تفسير ظهور ظاهرة المجتمع المدني وفقاً للرؤية الغربية، وبين نوعين اخرين من المجتمعات في الوطن العربي الاول ياخذ بالحداثة وهو المجتمع المدني رديف النموذج الغربي، ومجتمع اخر وهو المجتمع الاهلي الذي لم يكن حديث النشأة بل مترسخ وله نشطات ومؤسسات اجتماعية وسياسية تمثله

داخل الدولة. وقد كانت العديد من الدول العربية تمثل هذا النموذج، تأتي في مقدمتها المملكة الاردنية الهاشمية التي استطاع النظام السياسي وبالتعاون والتنسيق مع المجتمع الاهلي من الحفاظ على الاستقرار السياسي والامن وصيانة الدولة من الاخطار الخارجية، لا سيّما بعد انتشار المد الاصولي، وتنامي ظاهرة الاسلام السياسي، وانتشار الجماعات الارهابية المتطرفة واتساع خطرها على امن واستقرار العديد من البلدان، فضلاً عن عملية الاختراق الفكري التي تمارسها تلك الجماعات الاصولية في اثارة العديد من الافراد وتغيير نمط سلوكهم باتجاه العداء للنظام الحاكم، وهنا كان المجتمع الاهلي الاردني احد المجتمعات العربية القليلة التي لعبت تلك المؤسسة دوراً في الحفاظ على القيم العربية الاسلامية بشكلها السليم، فضلاً عن حفاظها على كيان الدولة مستقراً، وهذا تحقق عبر عدة وسائل اهمها ولوجها بالحياة السياسية، وهذا ما سنحاول البحث في من خلال فرضنا لفرضية مفادها: استمرار عمل المجتمع الاهلي الاردني بهذا الشكل دون تحديث سيؤدي في المستقبل القريب إلى عجزه عن التواصل مع التطورات الحاصلة في المجتمع لا سيّما في ظل انفتاح الشباب الكبير على العالم الرقمي، والعكس صحيح.

وهنا نحن اما اشكالية التحديث، هل التحديث يعني الزوال لهذه المؤسسات واستبدالها بالمؤسسات الحديثة (المجتمع المدني)، لكن تلك العملية تعد اشكالية مستعصية لترسخ المجتمع الاهلي وارتباطه بقيم واعراف اجتماعية ذات رعاية واهتمام مباشر من النظام السياسي، وتحديدا من مؤسسة الملك.

واستجابة لموضوع البحث فمن الضروري التعرف على تطور الاهتمام بالمجتمع المدني كجزء من الاهتمام بالمجتمع الاهلي في الفكر السياسي العربي، بمرحلتيه الحديثة والمعاصرة، ومدى اسهام المفكرين العرب بإضفاء اسهاماتهم فيما يخص المجتمع الاهلي والمدني. لننتقل لاحقا إلى المجتمع الاهلي في الاردن، ومن ثم إلى نشاطاته السياسية، واسهامه في الحياة السياسية في الاردن؛ وذلك لاننا لا يمكننا البحث في المجتمع الاهلي دون معرفة اصول المفهوم واشكاليته في الفكر السياسي العربي، وعلاقته بالمجتمع الاهلي.

المطلب الاول : تطور مفهومي المجتمع المدني والاهلي في الفكر السياسي العربي

لم يظهر الاهتمام بالمجتمع الاهلي في البلدان العربية قبل بدأ الاهتمام بالمجتمع المدني الذي بدء يدق مفاصل الفكر السياسي العربي عن طريق الترجمات او عن

طريق فرض التعددية السياسية ومبادئ الديمقراطية عشية التغيير في النظام الدولي بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي بداية العقد الاخير من القرن المنصرم. وعملية البحث والتقصي عن مفهوم المجتمع المدني من قبل الباحثين والمفكرين جعلهم ينقسمون بين من يؤيد وجود المجتمع المدني في التراث العربي مع اختلاف التسمية والشكل وفقا للخصوصية العربية، وهنا من يرى انه بعيد كل البعد عن الفكر والتراث العربي، وان ما وجد في الاساس هو عبارة عن مجتمع اهلي ومحلي مهيمن في المجتمع العربي.

يستند الرأي الاول إلى أن انه تم استخدامه في التراث الفكري العربي في كتابات أبن خلدون[1]، فضلاً عن وجود العديد من المؤشرات على وجود أرقى وأقدم مدنية عرفها التاريخ خلال الدولة العربية الإسلامية خلال فترة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

وفيما يتعلق بالرأي المعارض لوجود المفهوم يمثل الموقف المتطرف، يرى أن مفهوم المجتمع المدني ارتبط بـ:[2]

- الخبرة السياسية للدول الرأسمالية الغربية، استندت إلى المشروع الحر والتنمية الرأسمالية على المستوى الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي. بالتالي أن المرجع الأساس لتبلور مجتمع مدني في الوطن العربي يجب أن يستند لتطور ذاته في الغرب.
- لم تتأسس الدولة الحديثة في الوطن العربي ملتحمة مع مجتمعاتها، فعملية تفكيك المجتمع التقليدي لم تعقبها عملية بناء وتطوير لمجتمع مدني حديث يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للديمقراطية.
- أن النخب التي سيطرت على النظم السياسية العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال استطاعت إحكام سيطرتها عليها، وهو ما أعاق ظهور مؤسسات مدنية بالأصل.

1 - مفهوم المجتمع الاهلي في الفكر العربي الحديث:

يعود وجود المجتمع الاهلي إلى قدم تاسيس المجتمعات العربية، لكونه مثل ولا يزال احد اهم التكوينات المجتمعية المهمة (القبيلة والعشيرة)، لكن مفهوم المجتمع الاهلي بشكله الحالي هو حصيلة تطور مهم شهدته المجتمعات العربية، وان كان العديد من الكتاب من يرون أن المجتمع الاهلي هو عبارة عن صورة مشوهة لنموذج

(1) ميز أبن خلدون السياسة المدنية عن السياسة المحكومة بوازع الحاكم المستند إلى شرع منزل وعن السياسة العقلية، أي أن أبن خلدون يربط السياسة المدنية بالمثالية والذي صوره الفلاسفة بالمدينة الفاضلة وهو ما يشير ضمناً إلى كتابات الفارابي حول المدينة الفاضلة والسياسة الفاضلة، ولمزيد من التفاصيل أنظر : وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، في ندوة (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص119.

(2) أنظر : حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع : المؤشرات الكمية والكيفية، في ندوة(المجتمع المدني في الوطن...)، مصدر سبق ذكره، ص687 688.

المجتمع المدني. إلا أن هذا الرأي يعد متطرف، وذلك لأن عملية اسقاط التجربة الغربية بكل مفاصلها على النموذج العربي وتحديدا الاردني يعد عملية صعبة نتيجة لطبيعة المجتمع وعلاقاتها المتجذرة.

وانطلاقاً من هذا الراي فأننا ربطنا بين عملية الاهتمام بالمجتمع المدني والذي يعود إلى القرن التاسع عشر، مع بدايات الاهتمام بالمجتمع الاهلي لكون هذا التوصيف عرف كقرين للمجتمع المدني في العديد من البلدان العربية ومنها الاردن، وتعود البدايات الأولى في تطوره مع محاولات التحديث في الدولة العثمانية التي دب بها الضعف والتقهقر وبرزت معالم انهيارها.

ولهذا فقد كان لمفكري القرن التاسع عشر حساسية شديدة تجاه موضوع المؤسسات السياسية، ففي تصورهم يمثل مصدر للتقهقر الحضاري، ولا يمكن تصور أي انبعاث من دون البدء بتحرير النظام السياسي، عبر تبني الحلول السياسية والنظم الدستورية التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالدولة وسيادة القانون[3]. وكان من دعاة هذا الفكر المفكر رفاعة الطهطاوي الذي كان كثير التأثر بالعالم الغربي، الذي ربط الحقوق المدنية في الأمة بمفاهيم سياسية تبنتها الدولة الحديثة، رغم أنها مألوفة في المفاهيم العربية الإسلامية. وهو بهذا يعد أول من حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق العامة في الدولة الحديثة، والربط بين التمدن والحرية، فجعل التمدن سبباً من أسباب الحرية والحرية شرطاً من شروط التمدن[4]. وهنا الإشارة الفكرية الأولى لترسيخ المؤسسات المدنية عبر إيجاد دستور يضمن به حقوق المواطن وواجبات الدولة.

(3) د. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص56.

(4) نقلاً عن: د. إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث دراسة فكرية فلسفية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص475.

أما خير الدين التونسي فأنه يقدم مشروعه الإصلاحي على أساس جملة قضايا أهمها ضرورة إقامة دولة دستورية يتم فيها تقييد سلطة الحاكم بالقوانين والأنظمة وعدم جواز الانفراد بالسلطة حتى لو كان الحاكم عادلاً. وقد بين التونسي أن (فكرة المشورة هي ذاتها الديمقراطية بكل أبعادها من حرية القول والعمل) لذا فأنه أكد على وجوب المشورة في الدولة الدستورية وتبادل الرأي وقبول المعارضة، بمعنى أنه أقر الحرية السياسية وأكد على مشاركة الأفراد في صنع القرار، هذا إلى جانب ضمان الحرية الفردية. بالتالي فأن المجتمع المدني (والذي لم يذكر أسمه) عند التونسي أساسه العدل والحرية والمساواة [5].

(5) نقلاً عن : د. كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة موكرياتي للطباعة والنشر، أربيل، 2000، ص184 186.
يعد خير الدين التونسي من أشد المفكرين العرب الحديثين الأكثر تأثراً بالحضارة الغربية، وبضرورة نقل التجربة الغربية إلى العرب دون الأخذ بفارق التطور الحضاري بين الحضارتين وبخصوصية المجتمعات العربية الإسلامية ومتطلباتها ومشاكلها وهذا ما يتضح بأفكاره التي ابتعدت كثيراً عن الواقع العربي، والذي لم تستطع الدول العربية ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من الوصول إلى تطبيق أفكاره التي نادى بها في منتصف القرن التاسع عشر.

وجاء بعض المفكرين العرب في تحديد الاستبداد كسبب في أسباب تخلف الدولة العربية، وبرر الافغاني أن هذا ناجم بفعل غياب العدل والمساواة والشورى وعدم

التزام الحكام بالدستور. ويلتقي الكواكبي مع من سبقه بالتأكيد على أهمية الحرية كشرط لضمان دولة عادلة، وهو ما يستلزم سلطة مدنية محضة وهو الافغاني على أن تستمد شرعيتها من قبول المجتمع المدني[6]، لذا فأن المجتمع المدني محكوم بجملة قواعد تحدد علاقته مع النظام السياسي مع المجتمع.

(6) د. أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص18.

هذه البدايات التي شهدها الفكر السياسي العربي الحديث كانت نتيجة للتطور الذي شهدته أوربا والتي جعلتها محط بحث ودراسة من قبل العديد من المفكرين العرب، لا سيّما وأنهم قارنوا بين التطور الذي شهدته أوربا مقابل حالة التخلف الذي كانت تعانيه الدولة العربية تحت ظل الحكم العثماني، وحتى عندما حاول العثمانيين أحداث تحديث سياسي فأن خياراته كانت داخل النخب العثمانية ولم يكن للجمهور العربي المسلم أية صلة بها[7]. وهذا ما ترك تأثير الواضح حتى على تأسيس تنظيمات المجتمع المدني، فقد ظهرت أولى هذه التنظيمات في مصر (على سبيل المثال) على يد أفراد من الجالية اليونانية بالإسكندرية[8].

(7) سعود الموساوي (تعقيب على بحث)، معن زيادة، المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص178.
في هذه المرحلة اقتصرت سياسة التحديث على الاتراك دون شمول المجتمع العربي بها، غذ كان غالبية الطلبة والمبعوثين إلى الخارج من الاتراك والشراكسة، كذلك عملية اختير تلاميذ المدارس الحديثة أيضاً. كما حدد والي مصر الوظائف العامة على العثمانيين والمماليك فقط، عدا الوظائف الدنيا والتي شملت المصريون عامة، أم الأعمال المالية والحسابية فقد شغلها الاقباط. أنظر : المصدر نفسه، ص178.

(8) ثناء فؤاد عبد الله، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسارات الديمقراطية في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (247)، 1999، ص20.

إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أهمية هذه المرحلة في بناء العمل التطوعي ومحاولة للعودة للمبادئ والقيم التي وجدت في الدولة العربية الإسلامية بعد غياب طويل لهذه القيم التي نادى بها الإسلام، وكانت من ثمرات هذا التطور نشوء عدد من الجمعيات المدنية، إذ نشأت الجمعية المصرية للبحوث التاريخية والثقافية عام 1850، وتبعتها جمعية المعارف عام 1861، ثم الجمعية الجغرافية عام 1875، ثم الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1978. وقبل نهاية القرن التاسع عشر كان عدد الجمعيات الأهلية التطوعية قد بلغ (70) جمعية. واستمر هذا الاتجاه المتنامي خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، مما أدى إلى إنشاء أول جامعة مصرية حديثة عام 1912 بأسم جامعة الملك فؤاد الأول وهي جامعة القاهرة الآن[9].

(9) ثناء فؤاد عبد الله، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (247)، 1999، ص20.

وقد ذهب العمل المدني عند إنشاءه في مصر باتجاهين:[10] أما عمل أهلي ذي طابع خيري غالباً ما اقترن بأسم النساء من الطبقات العليا التي وجهت جهودها نحو التخفيف من أعباء الفقراء ومن الفارق الاجتماعي، من خلال تقديم العون في مجالات التعليم والصحة، وفي مجالات الإغاثة في حالات الأوبئة والكوارث القومية. أما الاتجاه الأخر فقد اهتم أساساً بما يسمى بـــ «الدفاع الاجتماعي» للدفاع عن الهوية الوطنية أو المطالبة بالحقوق المدنية للمواطنين، أو الدفاع عن حقوق المرأة.

(10) عبد الله عبد الدائم، وآخرون، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص145.

وقد اتسعت حرية هذه التنظيمات في أكثر من بلد عربي، فقد نشأت جمعية الأدب

والعلوم في عام 1947 في بيروت، والجمعية الشرقية في عام 1850 في لبنان أيضاً، والجمعية العلمية السورية التي تأسست عام 1852، وجمعية بيروت السورية والتي تأسست في عام 1875 وهذه الجمعية تميزت بنشاطها المعادي للحكم العثماني وتحديداً سياسة التتريك[11]. شكلت هذه الجمعيات تطوراً نوعياً في البلاد العربية تركت انعكاساتها الواضحة في تطور الفكر السياسي العربي الحديث.

(11) د. أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص63.

2 - مفهوم المجتمع الاهلي في الفكر العربي المعاصر :

تميز وجود المجتمع المدني بإشكالية في الفكر السياسي العربي المعاصر، بل قد يكون المفهوم الأكثر مثاراً للجدل، لا سيّما مع تصاعد موجات التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في العقد المنصرم وما رافقها من دعوات إلى ضرورة السماح بحرية تأسيس هذه الجمعيات والمنظمات، وأن كانت هناك بعض من هذه التنظيمات موجودة ولها تاريخ حافل بالنشاط المدني والمهني، وخير مثال على هذه نقابة المحامين المصرية والتي تأسست في عام 1946 واستمرت بعملها منذ ذلك التاريخ ولحد الآن، وأن تباينت بفاعلية تأثيرها، وهذا شأن أغلب التنظيمات العربية الأخرى.

والإشكالية تعود إلى سببين، الأول أن الترويج للمجتمع المدني والضغط باتجاه أما تفعيله أو إنشائه لم يكن مطلب داخلي رغم حاجة المجتمع العربي لإصلاح سياسي حقيقي بسبب استبداد النظم الحاكمة، وأنها كانت مطلب خارجي يخفي ويظهر الكثير من الأسباب يأتي في مقدمتها محاولة لاختراق هذه المجتمعات أولاً، الضخ وابتزاز هذه النظم عبر وسيلة الإصلاح واتباع معايير الديمقراطية[12]. والسبب الثاني (وهو الأهم) هو الجدل القائم على أساسه إشكالية التسمية، فهناك من يرى بعدم وجود مجتمع مدني عربي، وأن ما يوجد في المجتمع العربي هو مجتمع أهلي، ويأتي في مقدمة من يتبنون هذا الاتجاه د. متروك الفالح على أساس أن المجتمع المدني هو مجتمع المدن، وأن طبيعة المجتمع العربي هو مجتمع ريفي، بل أن المدنية العربية تتعرض لعملية ترييف بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة[13].

وهناك من يبرر إشكالية البحث في مجتمع مدني عربي من زاوية أخرى وهي بسبب الولاء المشوه للديمقراطية العربية وليس من منطلق رفض الأفكار لكون الديمقراطية العربية المتعثرة في مرحلتها الراهنة في أمس الحاجة إلى مفهوم مجتمع سياسي ديمقراطي وليس الانتقال إلى مفهوم غامض تتبع كثرة معانيه وغموضه أن يتم تطويعه في خدمة عدة أهداف داخلية وخارجية[14].

(12) الحقيقة أن محاولة فرض الإصلاح السياسي وضرورة تحديث النظم السياسية على الدول العربية يجري وفق سياسة إزدواجية المعايير، فعلى سبيل المثال تتعرض بعض الدول لضغط للأخذ بالإصلاح لكن ضمن نطاق محدد، أي بتعبير أدق إصلاح شكلي، وخير مثال ما حصل بالسعودية فالنظام ملكي وراثي، وهو مخالف للشريعة الإسلامية ومبدأ الشورى التي استند عليها الإسلام وقتصر الإصلاح على انتخابات المجالس المحلية. وتتضح هذه السياسة بوضوح أكثر بالأردن فهي نظام ملكي أيضاً ويعاني من استمرار حالة الطوارئ وتقييد للحريات العامة والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني، وحتى الأحزاب السياسية المشاركة في المجلس النيابي. وكذلك مصر فهي تتعرض لضغوط الإصلاح لأسباب سياسية، إلا أنها بالمقابل تتجاوز عنها فيما يتعلق بالتضييق على أحزاب المعارضة وعدم التزامها بمعايير النزاهة أثناء الانتخابات التشريعية.

(13) أنظر : د. متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص24 29.

(14) د. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص10.

وهناك رأي أخر يقر بالبحث في شكل هذه التنظيمات إلا أنه يعرفها بالمجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني. وأصحاب هذا الاتجاه يفضلون هذه التسمية بدلاً عن المجتمع المدني لكون هذا الأخير يعبر عن أشياء واسعة وكبيرة ويمكن أن تضم الأهلي وغير الأهلي، وغير الأهلي يضم الحكومة. كما أن المصطلح في حد ذاته يحمل مضامين إيديولوجية ومعرفية ومرجعية لا تصلح لتوصيف ذلك القطاع وبالتحديد في المجتمعات العربية والإسلامية [15]، بمعنى أن المجتمع الأهلي أكثر اقتراباً من الواقع العربي لكونه يعبر عن الأهالي.

(15) عبد الغفار شكر، د. محمد مورو، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص108.

إلا أن هذا التداخل بين العمل الحكومي وغير الحكومي هو من متطلبات عمل المجتمع المدني في البيئة المحيطة به بالشكل الذي لا يفقده خاصية الاستقلال عن النظام السياسي وهو ما تم تفصيله سابقاً بالتالي فأن عملية قصر وجود المجتمع الأهلي بالمجتمع العربي به أنكار للواقع، فهناك عدد من مؤسسات المجتمع المدني التي تضم بعض مكوناتها المجتمع الأهلي كجزء من واقع المجتمع المدني العربي.

وفيما يتعلق بالمضامين الإيديولوجية فقد عرضها الفكر السياسي العربي منذ أن عرف المنتدى أدبي عام 1909، والجمعية القحطانية في العام نفسه (وهي جمعية سرية)، وحزب الأهالي (1910)، وحزب الحرية والائتلاف (1911)، وحزب اللامركزية الإدارية (1912)، وجمعية العربية الفتاة عام (1909) (وهي جمعية سرية)، وجمعية العهد (1913). وهذه الجمعيات والأحزاب اشتركت جميعها بمحاربة الاستبداد العثماني ومحاربة سياسة التتريك وضرورة تقسيم الدولة العثمانية على أساس فيدرالي لضمان الحكم الذاتي للولايات العربية[16].

(16) لمزيد من التفاصيل، أنظر : د. أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص64 65.

فضلاً عن مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت بين الحربين في كلاً من مصر وسوريا وتونس والتي ساهمت في نشر الوعي الوطني من جهة وإثراء الحياة الفكرية والاجتماعية من جهة أخرى[17]. وحتى بعد استقلال الدول العربية من الاستعمار ونشوء نظم سياسية اتسمت أغلبها بالمركزية الشديدة، إلا أنه لم يمنع من نشوء تنظيمات مستقلة عن الدولة اتسمت بطابعها الخيري، لاسما أوقات الحروب العربية (الإسرائيلية). والبعض الآخر نشأ بفعل تطور الوعي بأهمية هذه المؤسسات، ونتيجة لهذا فقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم في مختلف الأقطار العربية من (20 ألف) مؤسسة في منتصف الستينات إلى (70 ألف) مؤسسة في أواخر الثمانينات. وهذا الوعي بأهمية هذه التنظيمات يرجع لجملة أسباب في مقدمتها:[18]

(17) فلاح حسن آل مانع، المجتمع المدني في العراق دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص107.

(18) د. أحمد برقاوي، وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط1، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2004، ص173.

1 - فشل جهود التنمية الوطنية المستقلة والاتجاه إلى تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي أوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما صاحبها من انسحاب الدولة الوطنية في مجالات الإنتاج والخدمات وارتفاع أسعار السلع والخدمات. فضلاً عن اتساع المشكلات الاجتماعية كاتساع نطاق البطالة، والفقر، والأحياء العشوائية. وهذا ما شجع على الاعتماد على الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتعويض عن انسحاب الدولة.

2 - تحول العديد من البلدان العربية إلى التعددية السياسية، وطرح برامج الإصلاح السياسي والديمقراطي، واتساع مجال الاهتمام بالحريات السياسية والمدنية، والسماح بإقامة تنظيمات سياسية، ونقابية، واجتماعية، وثقافية.

3 - مارس المتغير الدولي والبعد العالمي دوراً في تنمية المجتمع المدني، عبر استخدام هذه المنظمات كآلية سياسية لتغيير ما يسمى بالنظم الشمولية (الاشتراكية سابقاً) في الوطن العربي في إطار الدعوة لتحقيق الديمقراطية بالمعنى الليبرالي. كما شجعت المؤسسات والمنظمات في الغرب هذه المؤسسات لكونها تعمل على الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق لغرض دمجها بالاقتصاد العالمي، وإضعاف الدور المركزي للدولة وإعادتها إلى وظيفة الدولة الحارسة. ولهذا فقد شجعت قوى العولمة دول الجنوب ومن بينها الدول العربية على تأسيس المنظمات غير الحكومية وبمجالات متعددة يأتي في أهمها الدفاع عن حقوق الإنسان، والتنمية، وقضايا المرأة.

وهناك رأي رابع يخلط بين الأهلي والمدني بالتسمية (المجتمع المدني- الأهلي) عبر ربط عمل المجتمع المدني بالعمل الأهلي. ويركز أصحاب هذا الاتجاه على أن (المجتمع المدني- الأهلي) العربي يتكون من عدد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها المشاركة السياسية، ومنها نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية، ومنها أغراض مهنية للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها. وهذه المؤسسات لا يمكن أن تصل إلى هذا المستوى من المدنية دون الرجوع إلى التراث العربي والإسلامي والاستفادة من التجربة التاريخية وفعاليات المدينة الإسلامية في عهد الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) وما تلاها , وذلك لأن التحولات القسرية والفجائية يصاحبها تمزق اجتماعي رهيب. وهنا يأتي دور الحركات الأهلية عبر التواصل مع قوى المجتمع

في الابقاء على أسباب الاستدامة الأمر الذي يساعد على خلق قوى مجتمعية هي صانعة للمجتمع المدني الأهلي[19].

وهنا تم الخلط بين المجتمع المدني والأهلي على أساس أن هذا الأخير يعبر عن مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني وليس لها أهداف تجارية[20]، بالتالي فأن الجمعيات الأهلية لا تمثل سوى جزء من عدد من المكونات المهمة التي تشكل المجتمع المدني في الوطن العربي وبالنتيجة فهي تنضوي تحت مكونات المجتمع المدني.

وبنفس الاتجاه بعد راي برهان غليون أحد أكثر الآراء الفكرية المثيرة لإشكالية المفهوم عربياً، إذ يضعه في مقابل المجتمع الأهلي. إذ يفسر المجتمع الأهلي من زاوية التكوينات الاجتماعية (القبلية، الطائفية، المذهبية، العشائرية) فهو يرى ليس هناك أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي الذي يسعى البعض من خلاله لإدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء أخر. نتيجة لما يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية والطائفية والتي هي جزء من المجتمع المدني، إلى جانب الجمعيات والنقابات والتكوينات الثقافية والأخلاقية. ويعزى برهان غليون السبب خلف ضبط حدود المجتمع المدني ضمن هذه الحدود السياسية، أن عملية الفصل بين الأهلي والمدني هي في الحقيقة عملية منع فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كالمجتمع المدني. وعدم السعي خلف توظيف المفهوم سياسياً بين التيارات أو الحركات التقليدية وبين التيارات الحديثة والمعاصرة. كذلك أن التغيير الذي طرأ على المجتمع العربي خلال القرن المنصرم والتغير الشامل في نظم الإنتاج والاستهلاك والتعاون والعلاقات الأسرية والقبلية والمدنية هو انقلاب شامل في بنية المجتمع المدني العربي، بالتالي من الضروري التعامل مع هذا التغيير وتناقضاته بتجاوز البنى القديمة لا إنكارها[21].

إلا أن الذي حصل في المجتمع العربي هو محاولة انتقال تدريجي ومتعثر من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة، إلا أن مسار هذا الانتقال التدريجي انحرف في العديد من الدول العربية إذ أصبحت هذه البنى التقليدية تسبغ على نفسها الحداثة، أي أصبحت بنى تقليدية ضمن إطار مؤسسات حديثة وهذه هي المشكلة الأخطر على المجتمع المدني العربي، لما تتركه من انعكاسات سلبية تتمثل بخلق أزمة اندماج بفعل اذكاء روح العصبية وابراز الولاءات الفرعية بدل الولاء للدولة الأم.

(19) أنظر : محمد محفوظ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص ص118، 123 125.

(20) د. أحمد برقاوي، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص183.

(21) أنظر : برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي. ...، مصدر سبق ذكره، ص734 740.

ومن ثم فأن عملية استخدام المجتمع المدني في الوطن العربي للإشارة إلى البنى التقليدية، والدينية، والمذهبية، والقبلية والعائلية التي لا تزال سائدة في المجتمع العربي، هو استخدام مضلل وخطر. فالبنى التقليدية قد يصح ادراجها في خانة «المجتمع المللي»، أما المجتمع المدني فيستخدم للإشارة إلى جمعيات الدولة الحديثة، والمجموعات القائمة على المواطنة وحرية الانتساب عملاً على تحقيق مصلحة مشتركة. بالتالي يتم تحويل علاقات القوى التقليدية القائمة في الوطن العربي إلى علاقات مدنية حديثة وتوسيع العلاقات الاجتماعية وتمتين النسيج الاجتماعي[22]. وهنا لا يتم انكار البنى التقليدية الموجود في أكثر من بلد عربي (الأردن واليمن مثالاً) ومندمجة مع مؤسساته الحديثة، بل محاولة لتجاوز الشرعية التي اكتسبتها هذه البنى التقليدية عبر هذه المؤسسات، والمشروعية التي اكتسبتها عبر تأييد شريحة واسعة من المجتمع لها.

(22) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في ندوة (الفساد والحكم الصالح)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص115.
ولمزيد من التفاصيل حول الانعكاسات السلبية التي تتركها المؤسسة التقليدية على المجتمع العربي، أنظر : د. أحمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص79 84.

لذا فقد برز رأي أخر- وهو الراجح- والذي يرى بأهمية تبني مفهوم المجتمع المدني بغض النظر عن الحجج السالفة الذكر التي سيقت لرفض المفهوم أو التحفظ على استخدامه في الواقع السياسي العربي، وذلك لأن أدبيات عديدة قد تجاوزت مثل هذه التحفظات واستخدمت المفهوم كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي من ناحية، بل اتخاذه أيضاً كمدخل لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية من ناحية أخرى. وقد ساعد على ذلك عدة عوامل، منها :

تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني في الغالبية العظمى من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات، وقد تمثل ذلك في ظهور العديد من الأحزاب، والجمعيات، والاتحادات، والروابط التي شكلت بنية تنظيمية لمجتمع مدني لا يزال بصفة عامة قيد التكوين والتبلور، على الرغم من وجود تفاوت من حيث تنظيمه ودرجة قوته من دولة إلى أخرى كما أن الخبرة الإسلامية على صعيد الممارسة تزخر باشكال تنظيمية عبرت في جوهرها عن المجتمع المدني سواء بتعبيرها عن مصالح فئات معينة، أو استقلالها النسبي عن الدولة، فعلى سبيل المثال كانت هناك نظام الوقف الإسلامي، والطوائف الحرفية، ورجال الدين، وغيرها وكما ذكر سابقاً أضف إلى ذلك إن استخدام المجتمع المدني كمفهوم نظري تحليلي لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي تعبر عنها في الدول العربية حتى يتسنى استخدامه، بل أن استخدامه يفيد في الكشف عن خصوصية المجتمع المدني في الوطن العربي[23]. وهو ما يفتح المجال واسعاً أمام الكشف

(23) أنظر في هذا الاتجاه :
د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية. ..، مصدر سبق ذكره، ص 164 165.
د. كريم حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني «النشأة التطور التجليات»، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1998، ص110 114.
ـ فضلاً عن العديد من البحوث والتقارير العربية التي تبنت مفهوم المجتمع المدني.

عن مواطن الضعف التي يعاني منها المجتمع المدني العربي وإمكانية تلافي هذا الضعف.

لذا فأن لمجتمع المدني العربي هو في مرحلة بناء وتبلور، ولا بد أن تصاحب هذه العملية اخفاقات، والتباين في تطور هذه المؤسسات هو فارق الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول العربية، لا سيّما في ظل فاعلية المجتمع الاهلي في العديد من البلدان العربية، ولا سيّما البلدان ذات الانظمة التقليدية.

المطلب الثاني: واقع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في الاردن.

يزخر المجتمع الاردني بالعديد من مؤسسات المجتمع الاهلي وهي تعد ضامنة وحافظة للتماسك المجتمعي في الاردني الذي يمتاز بترسخ القبلية في المحافظات الاردنية عدا العاصمة عمان، وعدت المؤسسات احد عوامل الضبط الاجتماعي والسياسي في الاردن. وهذا ما سنحاول بيانه وايضاحه لكن من الضروري التطرق إلى تاريخ تلك الجمعيات في الاردن.

يعود تأسيس أول منظمة طوعية في الأردن إلى عام 1912 تحت أسم «دار الأحسان» وهي منظمة متخصصة في تقديم خدماتها إلى الأقلية الارثوذكسية. وفي الثلاثينات من القرن الماضي تأسس العديد من المنظمات بمبادرة من مختلف المجتمعات الاثنية مثل الشركس الذين هاجروا في نهاية القرن التاسع من القفقاس (روسيا) واستقروا حول مدينة عمان. ولاشك في أن هذه المنظمات التي قد ولدت بحافز هذه الاقليات هي شكل من أشكال التأطير والعمل الطوعي المدني، وقد أثر لاحقاً في انتشار هذا النسق بين السكان الأصليين، فبعد عام 1937 تم تحول منظمات المجتمع المدني من حيز خدمات التجمعات الاثنية والدينية إلى خدمات المجتمع أو الأمة العربية بصفة عامة[24]. وفي هذا السياق بدأت النوادي والجمعيات الثقافية تنتشر في الأردن في أوائل الاربعينات وفي الخمسينات نشطت الحركة الثقافية وازداد نفوذ الفئات الحزبية فيها، وتأسست روابط المعلمين والمعلمات، ومجالس الطلبة الأردنيين. إلا أن هذه الأندية والجمعيات توقفت جميع أنشطتها بعد عام 1957، لكنها استأنفت نشاطها. وأن كان من الناحية الشكلية بعد إصدار قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية في عام 1966، وجاء هذا القانون ليحد كثيراً من نشاط هذه الجمعيات ومن الحريات العامة[25]، بالشكل الذي جعل عملية تأسيس أي جمعية يخضع لتوجهات وسياسة الحكومة.

(24) بشير نافع، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص186.

(25) جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص706 .707

وقد كان للانفتاح السياسي والاقتصادي في نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم غير المسبوق، والذي شجع بدوره على اتساع عدد هذه الجمعيات واتساع حجم فاعليتها عن المرحلة التي سبقتها.

وقد انقسمت مؤسسات المجتمع الاهلي إلى النوادي الاجتماعية، والثقافية، والرياضية، والطلابية، والجمعيات الخيرية والدينية، الروابط والدواوين الجغرافية والعائلية، منظمات وأصحاب العمل[26].

تنشط في الأردن الجمعيات الخيرية والتي تندرج ضمن الجمعيات الأهلية المهمة والفاعلة وتصنف هذه الجمعيات على أساسين[27]:

الأول / على أساس الفئة التطوعية في الجمعية، وهي أربعة أنواع :

- الجمعيات التقليدية ذات الطابع الإقليمي والعشائري.
- الجمعيات الخيرية ذات الطابع النسوي.
- الجمعيات الدينية، وهنا يشكل الدافع الديني عند بعض فئات المجتمع الأردني عاملاً مهماً في انخراطها في العمل الأهلي والخيري سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين.

كما تعد الجمعيات ذات الصبغة الإسلامية أكثر فاعلية على الساحة الأردنية بسبب قدراتها المالية العالية واستثماراتها الضخمة، وأحد أبرز هذه الجمعيات «جمعية المركز الإسلامي» وهي تابعة لجماعة الإخوان المسلمين وتأسست هذه الجمعية كمركز إسلامي عام 1963، بعد عقدين من ترخيص الاخوان المسلمين كهيئة خيرية[28]. وتنضوي هذه الجمعيات الخيرية تحت ظل اتحاد الجمعيات الخيرية، وينتسب لهذه الجمعية عدد كبير من المنتسبين وبرأسمال عالي[29]، وهي أهم المكونات الفاعلة في المجتمع المدني الأردني.

الثاني / على أساس النوع، وهي :

- الجمعيات متعددة الأغراض : ويشكل هذا النوع الأغلبية الساحقة في الجمعيات، وتصل إلى حوالي (78%) من مجموع الجمعيات الخيرية لعام 2003، وهي تقوم في أغلبها على أساس خدمة جمهور تربطه روابط عائلية أو عشائرية أو الانتماء الجهوي لمنطقة معينة (الأردن وفلسطين).
- الجمعيات المتخصصة : وهي المستوى الأنضج من العمل الأهلي والمدني،

(26) وهيب الشاعر، الأردن... إلى أين ؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص112.

(27) هاني الحوراني، حسين أبو رمان، المجتمع المدني والحكم في الأردن، ج1، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2004، ص80 82.

(28) الحكومة الأردنية تحيل ملف مركز مالي إسلامي إلى القضاء، 5 / يوليو / 2006، ص1. (الانترنيت) http://new.bbc.co.uk/hi/arabic/middle – east – news

(29) صحيفة العرب اليوم، العدد (3407)، 2006/10/8، (الانترنيت) .http://www. alarab alyaw. net

لأنها تعبر عن الأحساس العام لدى الفئات المعنية بحاجة المجتمع إلى خدمات لا توفرها الحكومة كلياً أو لا توفرها بصورة كافية.

وهناك اشكال من الجمعيات الاهلية متمثلة بالروابط والدواوين الجغرافية والعائلية وهو ركن مهم من اركـان المجتمع الاهلي الاردنـي وتندرج ضمن مكونات المجتمع الاهلي في الأردن الروابط والدواوين الجغرافية والعائلية الممتدة وتعد من المكونات الفاعلة في الأردن [30]. وتشكل هذه الروابط صياغة حديثة لمؤسسة تقليدية هي مؤسسة العشيرة أو العائلة، أو إعادة تنظيم لعلاقات تجمع سكاني لأحد البلدان أو القوى في مواقع انتشاره الجديد. وتكمن الدوافع الرئيسة لقيام هذه الروابط والدواوين في مسألتين : الأولى هي السعي إلى إدامة التواصل العائلي والقرابي ومقاومة التشتت لدى أهالي فلسطين الذين لجاؤا إلى الأردن بعد حربي 1948، 1967. والثانية هي التساند بين أفراد العائلة أو البلدة في مواقعهم الجديدة بعد مغادرتهم لقراهم أو بلدانهم الأصلية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أو خدمات أفضل. وتخضع هذه الروابط والدواوين لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة 1966. ويقدره البعض عددها بحوالي (276) تحتل الروابط العائلية ما نسبته (78%) من هذه الروابط أي (214) رابطة، والباقي روابط جغرافية.

(30) أنظر في هذا : وهيب الشاعر، الأردن... إلى أين؟ الهوية الوطنية.، م. س. ذ.، ص112. هاني الحوراني، حسين أبو رمان، المصدر السابق الذكر، ص119.

المطلب الثالث: دور الجمعيات الأهلية في العمل السياسي بالأردن

1 - الجمعيات الاهلية النسوية ودورها السياسي.

سبق وأن درجنا المنظمات النسوية ضمن المنظمات غير الحكومية لكونها تحتل مساحة واسعة داخل المجتمع المدني في الأردن سواء في العدد أو الفاعلية، وتتباين درجة تعقيد وتجانس واستقلال هذه المنظمات غير الحكومية فيما بينها.

فهناك منظمات تعمل باستقلالية كبيرة عن الدولة، إلا أنها تمتاز ببساطة تنظيمها فهي أقرب إلى المنظمات الخيرية ذات الأرث الثقافي التقليدي للمجتمع الأردني وهي عادة ما توجد في المناطق الريفية أو المناطق البعيدة عن العاصمة. وهناك جمعيات تابعة للدولة لكن بشروط تبعية افضل، وأغلب هذه الجمعيات تديرها الشريحة العليا من الطبقة الوسطى أو الطبقات العليا بمعنى أنها إنعكاس للطبقة الحاكمة، بالتالي فأنها تقع ضمن الجمعيات التي تتسم بالفاعلية لكونها تلقى دعم حكومي لإدامة نشاطها سواء داخل الأردن أو خارجه[31]. وبين هذين النوعين من

(31) بشير نافع، وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص205 206.

الجمعيات هناك اتحادات نسوية وتجمعات ولجان تهتم بواقع المرأة الأردنية وكيفية تحسين دور المرأة سواء داخل البرلمان أو المجالس البلدية أو الحياة العامة[32].

(32) هاني الحوراني، حسين أبو رمان، مصدر سبق ذكره، ص112.

إلا أن هذه الجمعيات لا زالت تعاني من القيود الاجتماعية، أهمها متمثل بنظرة المجتمع العربي للمرأة، وهنا لسنا بصدد الدعوة إلى حرية المرأة (والذي هو محط جدل كبير داخل المجتمع العربي والذي لا نؤيده) لكن بصدد الدعوة إلى مكافحة الأمية والنهوض بواقع المرأة العربية والتوعية بظاهرة العنف الواقع على النساء.

كما تعاني هذه المنظمات من ضعف بنيوي بسبب عدم التجانس داخلها، فالمشاحنات والتخاصم والمناورات من أجل الحصول على المناصب هو السمة المميزة لهذه المنظمات[33].

(33) بشير نافع، وآخرون، المصدر السابق، ص207.

2 - الجمعيات الخيرية ودورها السياسي

تحتل هذه الجمعيات المرتبة الأولى لكونها تمثل أكثر من ثلث منظمات المجتمع المدني من حيث العدد، ومن حيث العضوية تمثل الكتلة الثانية بالمقارنة مع حجم عضوية الأنواع المختلفة من المنظمات فضلاً عن ذلك، فأن لها إسهام محسوس في عملية التنمية حيث تقدر مساهمتها بنحو (266) مليون دولار سنوياً وينتفع من خدماتها بصورة مباشرة حوالي (11.5%) من السكان، وتتوزع خدماتها في مساعدة الأسر الفقيرة والطلبة المحتاجين الذين ينتمون إلى هذه الأسر، والتدريب المهني للفتيات وإنشاء رياض الأطفال، وحل المشكلات والخلافات الأسرية والاجتماعية إضافة إلى خدمات التعليم والصحة عبر إنشاء جمعيات متخصصة لرعاية المعاقين والإيتام[34]. واستطاعت هذه الجمعيات الخيرية إضافة إلى باقي المنظمات غير الحكومية ذات النفع العام أن تقدم خدماتها (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) إلى ما يقدر بـ (60%) من خدمات الرعاية الاجتماعية[35]. وتشاركها الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي تعد مكوناً مهماً في بنية الجمعيات الخيرية الأردنية[36]. فعلى سبيل المثال يبرز لنا جمعية النشامى الخيرية التي تأسست في العام، 2016 لها دور اجتماعي كبير متمثل بعدة مجلات منها مساعدة الشباب الاردني على الزواج، كذلك المساهمة في الحفاظ على البيئة داخل المجتمع المحلي والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة، والمعاقين، والاسهام في بناء الاسر المنتجة[37].

(34) هاني الحوراني، حسين أبو رمان، مصدر سبق ذكره، ص ص77، 82.

(35) هويدا عدلي، مصدر سبق ذكره، ص516.

(36) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية...، مصدر سبق ذكره، ص185.

(37) دليل منظمات المجتمع المدني الاردني، متاح على الرابط: http:// www.civilsociety_jo.net/ar/home

أما فيما يتعلق بمسألة التمويل فأنها تتوزع بين اشتراكات الأعضاء وهي قليلة وغير كافية، وريع المشاريع، والمصدر الثالث هو الدعم السنوي من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وفي بعض الأحيان دعم الوزارة، ويكون هذا لمشاريع محددة

خاصة بالإعاقة والإيتام والمناطق النائية. والمصدر الرابع وهو التمويل المحلي أو الأجنبي[38]. وتبقى مسألة التمويل عنصراً أساسي من عناصر استقلال الجمعيات الخيرية وديمومة عملها.

(38) هاني الحوراني، حسين أبو رمان، المصدر السابق، ص79.

3 - الروابط والدواوين الجغرافية والعائلية

تشكل المؤسسة التقليدية أحد المؤسسات الفاعلة في الأردن، والتي تستمد جزءاً كبير من فاعليتها من النظام السياسي، والذي شجع بدوره على تعزيزها. بالتالي فأنها لم تكن جزءاً من العملية السياسية فقط، بل أنها سعت إلى توفير بعض الاحتياجات لمواطنيها والتي عجز النظام السياسي عن توفيرها.

وهذا ما نجده في أهدافها برفع المستوى الثقافي والعلمي للأعضاء وتشجيع الأدخار المنظم وقبول الوفورات، وإصلاح ذات البين وإنهاء الخلافات بين الأعضاء، واستثمار الأموال بإنشاء مشاريع إنتاجية لا تهدف إلى الربح بل بالنفع على الأعضاء وتوفير المساعدات للأعضاء المحتاجين عن طريق التأهيل والتوجيه[39].

(39) المصدر نفسه، ص119.

الخاتمــة

نخلص مما سبق ان المجتمع الاهلي في الاردن اخذ حيزا موازيا للمجتمع المدني بل ان العديد من الكتاب الأردنيين وحتى العرب عندما يتم البحث في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الاردن يتم تخصيص حيزاً للمنظمات ومؤسسات المجتمع الاهلي فيها نتيجة التخصيص الوظيفي المقر من قبل النظام السياسي، ومن قبل المؤسسات غير الحكومية، ولعل هذا ما يفسر التداخل الكبير بينهما اذا ما اريد البحث في مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع الاهلي في الاردن.

هذا الدور لم يقتصر على الجوانب الاجتماعية والرعاية الاجتماعي فحسب، بل اتسع ليشمل دوره في الحياة السياسية من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية، ومشاركتهم السياسية في ابداء الراي ازاء القضايا العامة، بل انه في احيان كثيرة يكون فاعلية وتأثير المجتمع الاهلي اكثر واكبر من تأثير المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية.

لذا فأن المجتمع الاهلي على الرغم مما يثار حوله من انتقاد بسبب كونه جزء من المؤسسات التقليدية التي تعيق تطور وبناء الدولة ومؤسساتها، إلا انه في المقابل يحاكي ويلبي طبيعة المجتمع الذي نشا من رحمه، فضلاً عن الدور الكبير الذي

ادائه في خدمة المجتمع والنظام السياسي من خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي، ودعم اركان المجتمع الاردني من خلال تعزيز القيم والاعراف المجتمعية والموروث الاجتماعي، ومع موجة التيارات الاصولية المتطرفة فقد مثلت هذه الجمعيات صمام امان امام هذه التيارات للحد من انتشارها مجتمعيا وبالوقت ذاته حافظت على الاستقرار والامن في الاردن.